دور المؤسسات الأمنية في وقاية المجتمع من الجريمة

أ.م. جاسم محمد حمزة
جامعة القادسية / كلية الآداب
jasim.hamza@qu0edu.iq

أ.م. امل عبد الحسن علوان
جامعة القادسية / كلية التربية للبنات
amal.alwan@qu.edu.iq

الملخص:

إنَّ الأوضاع الحالية التي يعيشها المجتمع العراقي بشكل عام وما ينطوي عليها من تحديات ومستجدات أدى الى نتائج سلبية نتجت عن ذلك وجود أزمة خلقت مشكلات عديدة أصبحت تشكل قلقا للمجتمع العراقي. فأصبح المجتمع العراقي يعيش أزمة حقيقية تهدد بعواقب خطيرة ان لم تبذل الجهود الصادقة لتدارك الأمر، ولعل ما نشاهده من مشكلات وانحرافات سلوكية وفكرية وتطرف ديني وفكري وارهاب مظاهر خطيرة لذلك. وتعد المؤسسات الأمنية من أهم المؤسسات المجتمعية التي تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها، فهي من صنع المجتمع من ناحية ومن ناحية أخرى هي أداته في صنع قياداته الفنية والمهنية القدرة على ادارة الملف الأمني بكل جدارة. وتواجه المؤسسة الأمنية العراقية تحديات على مستويات استراتيجية وتكتيكية، وهذا يستدعي إعادة النظر في الاستراتيجية الشاملة للأمن الوطني العراقي. يأتي هذا التحليل في فترة حرجة تسعى فيه الدولة العراقية إلى بسط الأمن للمواطن وتحقيق هيبة الدولة واحتكار قوة السلاح، في مواجهة تهديد التنظيمات الإرهابية ، وتزايد نفوذ الجماعات المسلحة على حساب أجهزة الأمن الرسمية. لذا فإن اسهام هذه المؤسسات في مجال وقاية افراد المجتمع ضد الجريمة ينبغي ان تنهض به بوسائل تمكنها كأداة صالحة لأداء وظيفتها والقيام بمهامها بشكل يتسق والسياسة الوقائية كهدف مرسوم لها من خلال الدور الذي تضطلع به .وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات منها :

١- ان المؤسسة الأمنية في العراق يكاد يكون عملها أحادي الجانب كمؤسسة أمنية تنفيذية مقتصرة على ضبط واحضار المتهمين وتوفير الحماية لبعض الانشطة الاجتماعية والسياسية وغائبة عن ذهنها الوظيفة الأساسية التي ينبغي ان تؤديها ألا وهي الوظيفة التثقيفية بتعريف المجتمع النتائج الكارثية للجريمة .

وفي ضوء الاستنتاجات التي خرج بها البحث وضع الباحثان مجموعة من التوصيات منها :

١. اعادة النظر في الكثير من الاساليب والسلوكيات داخل المؤسسة الأمنية بعقلية انفتاحيه جديدة يكون لديها الرغبة والقدرة والصلاحيات والإمكانات المادية والبشرية لحذف ما أصبح غير ملائم لمعطيات العصر واضافة ما هو ضروري .

الكلمات المفتاحية: (الوقاية، الامن، المجتمع).

The role of the security institutions in protection Society from crime

Asst. Prof. Jassim Mohammed Hamza
Al-Qadisiyah University / College of Arts
jasim.hamza@qu0edu.iq
Asst. Prof. Amal Abdul Hassan Alwan
Al-Qadisiyah University / College of Education for Women
amal.alwan@qu.edu.iq

Abstracts:

The current conditions experienced by the Iraqi society in general and the challenges and developments involved have led to negative results resulting in a crisis that has created many problems that have become a concern for the Iraqi society .So the Iraqi society is living in a real crisis that threatens with serious consequences if sincere efforts are not made to rectify the matter, and perhaps what we are seeing in terms of problems, behavioral and intellectual deviations, religious and intellectual extremism and terrorism are serious manifestations of that .Security institutions are among the most important societal institutions that influence and are affected by the social atmosphere surrounding them. They are made by society on the one hand, and on the other hand, they are its tool in making its technical and professional leaders the ability to manage the security file with all competence .The Iraqi security establishment faces challenges at the strategic and tactical levels, and this calls for a review of the overall strategy for Iraqi national security. This analysis comes at a critical period when the Iraqi state seeks to extend security to the citizen and achieve the prestige of the state and monopolize the power of arms, in the face of the threat of terrorist organizations, and the increasing influence of armed groups at the expense of the official security services .Therefore, the contribution of these institutions in the field of protecting members of society against crime should be promoted by means that enable them as a valid tool to perform their job and carry out their tasks in a manner consistent with the preventive policy as a goal set for them through the role they play.**The research reached a set of conclusions, including:**

1- The security institution in Iraq is almost unilateral in its work as an executive security institution, limited to seizing and bringing suspects, providing protection for some social and political activities, and absent from its mind the basic function that it should perform, which is the educational function by informing society of the disastrous consequences of crime.

In the light of the conclusions that came out of the research, the researchers made a set of recommendations, including:

1- Reconsidering many of the methods and behaviors within the security establishment with a new open-mindedness that has the desire, ability, powers, and material and human capabilities to delete what has become inappropriate to the data of the times and to add what is necessary.

key words:(protection, security, society)

المقدمة .

ومن المعروف ان المجتمعات تنهض على مجموعة من القواعد دون سواها لأهميتها من خلال علاقتها بالعادات والتقاليد في ذلك المجتمع من ناحية ، وخطورة الخروج عليها من ناحية أخرى ، والجريمة ظاهرة اجتماعية تعد خروجا على القواعد الاجتماعية وتختلف من مجتمع لآخر ، ومن مكان لآخر ، كما تختلف في نفس المكان باختلاف الزمان . لذا فإن الوقاية من الانحراف الجريمة وحماية افراد المجتمع منها يتطلب وضع استراتيجية تضع في حساباتها كل الاحتمالات وتتوقع ما يمكن ان يحصل ، وتعمل على تحصين المحيط الذي يعيش فيه الفرد بشكل يسمح له التكيف والانسجام مع قيم وتقاليد المجتمع واعرافه .

وتعد المؤسسات الأمنية من أهم المؤسسات التي تعمل الدول على بناء قدراتها لغرض درء المخاطر والتهديدات الداخلية والخارجية، ومعالجة كافة التحديات الأمنية الداخلية، لما في ذلك من أثر كبير في حماية المصالح الوطنية، والنظام السياسي والاستقرار الأمني والاجتماعي والاقتصادي. وعلى مر مراحل بناء وتطور المؤسسة العسكرية والأمنية في العراق كانت هذه المؤسسة ضحية الأنظمة السياسة التي حاولت استغلالها لمصلحتها ولم تعمل على بقائها محايدة.

وهنا يجب ان تتحدد الأهداف والسعي نحو تحقيقها في عالم متغير اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا . مما ينعكس على الأمن الاجتماعي والنفسي للمجتمع ، ولا شك ان هذه المؤسسة هو الضمان لأي مجتمع من المجتمعات يطمح نحو مستقبل أفضل ، فهي الرصيد الأساسي لكل أمة وعمادها المتين من القوى البشرية. وقطاع الأمن لا يوجد في معزل عن مجريات الحياة الاجتماعية والسياسية من حوله ، لذلك فدوره يؤثر في هذه المجريات ويتأثر بها مما ينعكس على سلوكه وأخلاقياته وشبكة علاقاته الاجتماعية وانتماءاته [١].

كذلك الاهتمام بتنمية معارف الأفراد التي تحصنهم ضد الجريمة والانحراف من خلال الإلمام بأنواعها وكيفية ارتكابها والعوامل المسببة لها والعقوبات التي توقع على مرتكبيها سواء أكانت عقوبات قانونية أو اجتماعية وكذلك معرفة مواطن الخلل في المنظومة الاجتماعية وكيفية مواجهته .

. الفصل الأول / عناصر البحث الرئيسة .

المبحث الأول / مشكلة البحث وأهميته.

ان الوضع في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الذي مر بتغيرات سياسية وحروب وحصار اقتصادي ثم دخل في دوامة الاحتلال وتغيير النظام السياسي وما أعقبه من انفلات أمني وتدهور الوضع الاقتصادي وتدخل دول الجوار في شؤونه الداخلية بدوافع سياسية ومذهبية ومساندتهم للجماعات المسلحة للقيام بعمليات ارهابية يضاف الى ذلك عدم الجدية في الاهتمام بالمؤسسة الأمنية من حيث الاعداد والتدريب والتجهيز من الحكومات المتعاقبة بعد التغيير السياسي عام ٢٠٠٣ فيما يتعلق باحتياجاتهم اذا كانت اقتصادية أو نفسية ام كانت اجتماعية ، كل ذلك أدى الى فشل المؤسسة الأمنية في اداء واجبها في حماية المجتمع من الهجمة الارهابية والجريمة بكافة اشكالها .

فقد تشكلت في العراق مؤسسات عسكرية وأمنية جديدة ٢٠٠٣ تعاني من مشكلات كبيرة وتحديات خطيرة أثرت بصورة سلبية في أدائها ومسؤولياتها في حفظ الأمن والاستقرار. وتأتي هذه الدراسة في ظل المرحلة الحساسة التي يشهدها تاريخ العراق الحديث، والأزمات السياسية والأمنية الراهنة التي تمر بها الساحة الإقليمية والدولية .وهذا يستدعي إعادة النظر في الاستراتيجية الشاملة للأمن الوطني العراقي، وإعادة النظر بخلق عقيدة قتالية وطنية لدى الأفراد والمؤسسات العسكرية والأمنية، بحيث يستلزم إعادة هيكلة القوات الأمنية والعسكرية المختلفة بما يسهم في عملية بناءمؤسسات أمنية قوية نوعية تعمل على حماية المدنيين، والوقوف بوجه الإرهاب والجريمة في كل مناطق العراق، ويحمي حدوده، ووحدة أراضيه.

ان عملية بناء المؤسسة الأمنية الجديدة افتقرت إلى النظرة الصائبة والمهنية والعلمية التي يتصف بها علم التنظيم الأمني بأسسه المعروفة . فقد شهدت بداية التشكيل تجميع عدد من الأشخاص يسلحون بما يتيسر من أسلحة، ويوضع على رأس كل مجموعة منهم ضابط يمنح رتبة لا تتلاءم وخبرته ولا إعداده الأمني .

ولم تكن النخب السياسية متحمسة لإعادة بناء جيش له قدرة على مواجهة التهديدات التي تنامت قدرتها، وظلت منطلقات تأسيسه وعقيدته القتالية والشكل النهائي لنظام معركته غير واضحة، وأُهدِرت موارد كبيرة. وقد أثبتت ذلك أحداث ٢٠١٤ وسيطرة تنظيم داعش على ثلث مساحة العراق، ولم تستطع القوات العراقية الحديثة التكوين مواجهتها بصورة كافية رغم الفارق الكبير في الأعداد البشرية وفي التسليح .

ومن البديهي ان قطاع الأمن يشكل مسؤولية اجتماعية ووطنية وإنسانية كبرى، تعلق عليها المجتمعات أمالها، وتطلعاتها في بناء أجيالها ورسم صورة حاضرها ومستقبلها. وأصبح المجتمع ينظر إليها على إنها عملية استثمار وتنمية للموارد البشرية [٢] . وأن تكون أكثر فاعلية وتأثيرا ولاسيما أن عالمنا المعاصر يتسم بسمات متميزة، لعل من أبرزها التكامل وتراكمية العلم والمعرفة والتخطيط الشامل لكل نواحي الحياة. ويرتكز نجاح وقاية المجتمع ضد الانحراف والجريمة على عوامل عدة، تبدأ من نوعية الإعداد الذي يتلقاه، ونوعية التدريب الذي تمارسه والتطورات المواكبة في المجتمع، من أجل تفعيل دورها، وزيادة تأثيرها في تحسين مستواها وذلك لعوامل أهمها:

١. التطور الذي حدث في العلوم كافة، والسلوكية خاصة.
٢. تزايد الاهتمام بالجانب الأمني، بوصفها أداة من أدوات التنمية.
٣. التجديد والتطور في النظام لأمني وما تمخض عنه من تطورات مهمة.
٤. التطور المهني للجانب الأمني[٣] .

وتشكل الظروف الأمنية الراهنة نتيجة طبيعية لما مر به العراق من حروب مدمرة أثرت وبشكل مباشر على كل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وما أفرزته من انعكاسات سلبية على الوضع النفسي للمجتمع العراقي ، ومدى قدرتهم على التكيف الاجتماعي السليم وتحاول من خلاله القوى المعادية اختراق القيم والعادات الأصيلة وخاصة الشباب في مجتمعنا والتأثير في سلوكهم وتوجهاتهم باعتبارهم ثروة الأمة وقوتها الضاربة .

ومما لاشك فيه ان تفشي السلوك الاجرامي في العراق وبسبب آثار الحروب المتتالية اعقبها الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ والهجمة الإرهابية قد حفز واضعي السياسات الجنائية ومخططيها

الى العناية بالوسائل الوقائية في الحد من مخاطر هذه الظاهرة على أمن المجتمع ومصالح أفراده وقبل وقوعها.

حيث أخذت مسألة الأمن في التصور والتصرف اهتماما خاصا وهو عدم اعتماد الصيغ التقليدية في التعامل مع فئة المجرمين ، وانما هي مهمة وطنية ، لكي تأخذ هذه المؤسسة مكانتها في بناء المجتمع ، وهذا ابلغ معاني ودلالات السياسة الوقائية الهادفة الى اعدادها اعدادا جيدا ضد الجريمة .

فإذا أهملت هذه الثروة ولم توجه التوجيه الصحيح ونشأت على الفساد والتخريب فإن الأمة تتعرض للدمار ، حيث ان هذه الأمة تحتاج الى طاقة كل فرد من أفرادها وكلما كان بناء المؤسسة سليما من الناحية الاجتماعية والنفسية والخلقية والجسمية والمعرفية وكان توجيهها صحيحا فان العطاء الذي تقدمه لمجتمعها يكون أساسا متينا لبنائها ، فالتقدم والازدهار لا يتم الا بنموها نموا صحيحا واعيا ومدركا .

ولقد تزايد **الاهتمام** بمشكلة الجريمة والعنف بشكل عام في أغلب بلدان العالم ، وهذا راجع الى تأكيد المسؤولين والعلماء والباحثين من الآثار السلبية الخطيرة للجريمة والعنف على الفرد والمجتمع من كافة النواحي النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، مما يستلزم الحاجة الى مواجهتها والتعرف على سبل معالجتها . وتأتي أهمية البحث من مبررات عديد لعل من أهمها :

١. ان توجهات البحث تنسجم مع التوجهات الجنائية الحديثة في الاهتمام بوقاية المجتمع من الجريمة قبل التفكير بالوسائل العلاجية لمرتكبيها .

٢. ان هذه الدراسة تسير بشكل متوازي مع الاهتمام العلمي المتزايد في دراسة مشكلات المؤسسات الحكومية في حقول علمية عديدة ، إضافة الى اهتمام المؤسسات العلمية الدولية بعقد المؤتمرات المتخصصة بالوقاية ضد الجريمة .

٣. ان الجرائم المرتكبة في العراق بعد التغيير السياسي تكشف عن نمط اجرامي يمثل أعنف وأخطر النماذج الاجرامية ، وأشدها خروجا على القانون والاعراف الاجتماعية ، حيث يعتمد مرتكبيها في الغالب القسوة والمخاطرة في تنفيذ جرائمهم كالتفجيرات والقتل والسطو والاغتصاب والتسليب ، مما يستلزم الاختيار الصحيح في نوعية العناصر المساهمة في الح من الجريمة وايضا من حيث الاعداد والتدريب والتجهيز.

المبحث الثاني /. تحديد المفاهيم.

أولا / الأمن. Security

الأمن في اللغة هو نقيض الخوف. والفعل الثلاثي أمِن أي حقق الأمان. قال ابن منظور: "أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري أي ضد أخفته، فالأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر، والإيمان بمعنى التصديق، وضده التكذيب، فيقال آمن به قوم وكذب به قوم" [٤]. وقد ورد المفهوم في القرآن الكريم بقوله تعالى: "فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" [٥] .

ويعرفه روبرت ماكنمارا "الأمن هو التنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول التي لا تنمو في الواقع، لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة[٦] .

أما الأمن القومي فعلى الرغم من استخدامه على نطاق واسع، فإن مفهوم "الأمن القومي" يعني أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين. فتقليديا كان يتم تعريف الأمن القومي على أنه الحماية من الهجوم الخارجي، وبالتالي فقد تم النظر إليه بشكل أساسي على أنه يعني دفاعات عسكرية في مواجهة تهديدات عسكرية. وقد ثبت أن هذه الرؤية ضيقة جيدا، فالأمن القومي يتضمن ما هو أكثر من تجهيز قوات مسلحة واستخدامها.

والأكثر من ذلك، فإن مثل تلك الرؤية قد تجعل المرء يعتقد بأن أفضل طريق لزيادة الأمن هو زيادة القوة العسكرية. وعلى الرغم من أن القوة العسكرية هي مكون مهم جدا في الأمن، فإنها تعد جانبا واحدا من جوانب الأمن. فالتاريخ ملئ في واقع الأمر بأمثلة لسباقات تسلح تسببت في إضعاف الأمن وليس في تقويته.

أدى ذلك إلى بروز الحاجة إلى صياغة تعريف أوسع للأمن القومي يتضمن الأبعاد الاقتصادية والدبلوماسية والاجتماعية، بالإضافة إلى البعد العسكري. وقد قدم أرنولد ولفرز مثل هذا التعريف

عندما قال: (يقيس الأمن بمعناه الموضوعي مدى غياب التهديدات الموجهة للقيم المكتسبة، ويشير بمعناه الذاتي إلى غياب الخوف من أن تتعرض تلك القيم إلى هجوم) [٧].

ويعرف تريجر وكرننبرج الأمن القومي بأنه "ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف خلق الظروف المواتية لحماية القيم الحيوية"[٨].

ويعرفه هنري كيسنجر بأنه يعني "أية تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء[٩].

وتوضح هذه التعريفات أنه على الرغم من أن الأمن مرتبط مباشرة بالقيم، فإنه ليس قيمة في حد ذاته، وإنما موقف يسمح لدولة ما بالحفاظ على قيمها، وبالتالي فإن الأفعال التي تجعل أمة ما أكثر أمنا ولكنها تحط من قيمها لا نفع لها. ومن الصعب قياس الأمن بأي طريقة موضوعية، ولذلك فإن الأمن يصبح تقييما مبنيا على مفاهيم لا تتعلق بالقوة والضعف، وإنما أيضا بالقدرات والنوايا الخاصة بالتهديدات المدركة.

ثانيا/ الوقاية .prevention

ان مفهوم الوقاية (prevention)ويقصد بها الحماية والصيانة من الأذى . أما الوقاية من الجريمة فتفيد منع حدوثها قبل وقوعها بالتصدي للأسباب الجوهرية المسؤولة عن تكوين السلوك الاجرامي [١٠] .

وتعرف الوقاية كذلك هي (مجموعة من الاجراءات اللازمة للحيلولة دون ارتكاب الجريمة ، وتمكين فاعلها من تمرير أساليبه الخداعية ، وتجنيب المجتمع أضرارها . ويكون ذلك بالمراقبة والدوريات واتخاذ اجراءات الحصانة الذاتية للأفراد [١١].

كما تعرف الوقاية هي (مجموعة من التدابير التي يجب ان تتخذ لمنع حدوث الجريمة وبخاصة لدى الأفراد وذوي الميول الإجرامية الخطرة أو التي تنذر حالتهم الاجتماعية بارتكاب الجريمة في المستقبل [١٢] .

وبمعنى آخر فإن مفهوم الوقاية من الجريمة في معناه العام هي كل جهد يبذل لدعم عملية الضبط الاجتماعي في اخضاع الفرد لقيم المجتمع وضوابطه ومعاييره السلوكية بما ينسجم معها [١٣].

أما الوقاية بمعناها الخاص فمن المعلوم جنائيا ان السلوك الإجرامي في غالبيته يتكون من خلال عملية تطويرية ، تبدأ عادة في مراحل الطفولة المبكرة ، لهذا فان العمليات الوقائية الخاصة ، يجب ان تتركز في مرحلتي الطفولة والشباب ، فمتى تطور هذا السلوك الى فعل مرتكب ، صعب وتعذر مواجهته بأساليب وقائية وتتمثل هذه الوقاية بالتشخيص المبكر للنوازع الإجرامية التي تبدو عند بعض الأفراد المعرضين للانحراف ودراسة ظروفهم والعمل على تحسينها ومعالجة الأسباب والعوامل التي أسهمت في تكوين سلوكهم ألانحرافي [١٤].

وفي ضوء ما سبق فإن مفهوم الوقاية من الجريمة يتناول النشاطات المترابطة التالية:

١. تطويق أسباب النشاط الاجرامي قبل وقوعه .

٢. تطويق بعض البواعث الاجرامية في أطر واتجاهات مشروعة .

٣. استئصال البواعث الاجرامية في مراحلها الأولى .

والسؤال الذي يطرح نفسه هل ان المؤسسة الأمنية معدة فعلا لأداء دورها في وقاية المجتمع ضد الجريمة ؟ وهل هي في وضع يمكنها من تؤدي دورها الفعال في تنفيذ استراتيجية تحجيم الإرادة الاجرامية ؟

وتستطيع المؤسسة الأمنية وقاية افراد المجتمع ضد الجريمة من خلال عقد الندوات والمحاضرات وتهيئة برامج تعمق الوعي القانوني ومخاطر الجريمة وجميع مظاهر الانحراف وتحديد أوقات مناسبة ، كما يمكن الاستعانة بالمختصين في مجال التربية وعلم النفس والاجتماع والقانون والشريعة لهذه الغاية .

كما ينبغي عليها ان تضع برنامجا لإعداد منتسبيها يهدف الى اتاحة فرص تعليمية متميزة يمكن لها ان تحصنهم من الوقوع في مهاوي الانحراف والجريمة وهذا يتطلب عدد من **المحاور** :

١. المحور الأكاديمي : ويعتمد على تزويد عناصرها ممن لديهم الاستعداد ليصبحوا قادة نتيجة تطبيق اختبارات خاصة عليهم بأحدث المعارف من خلال مناهج تنافسية وأعضاء هيئة تدريس متخصصة ومكتبات مزودة بأحدث المصادر .

٢. محور تنمية المهارات الحياتية والقيادية : ويتطلب ذلك اخذ عينات مختارة منهم حيث يعلمونهم على تحمل المسؤولية والعمل بروح الفريق الواحد وادارة الوقت وحل المشكلات وغيرها بالإضافة الى

التكنلوجيا واتقانهم الاتصالات في اللغة العربية والانكليزية واخضاعهم لدورات داخل وخارج المؤسسة .

٣. محور الأخلاق والقيم والتعلم بالقدوة : ويركز هذا المحور على دعم احترام الوقت واحترام العمل وتقبل واحترام الآخر والصدق والصراحة والتعبير عن الرأي ويتم التأكيد على هذه القيم من خلال الممارسة اليومية والمثل الأعلى والتقييم المستمر [١٥] .

ولهذا فإن أغلب البلدان أدركت أثر التعليم ومكانته وأهميته في مجال التقدم والنهوض والتأثير فاهتمت به اهتماما كبيرا، ليس على مستوى بلدانها فحسب، بل على مستوى بلدان العالم. فالنظام التربوي والتثقيفي، باعتباره قوة وتنظيما وعلاقات ، يتمثل في سلوك الأفراد وتفاعلاتهم وفي مستوى أدائهم لابد أن يتفاعل ويتفعل بحركة المجتمع [١٦] .

وفي عصرنا الحالي هناك ثلاثة جوانب يتطلبه الفرد المعاصر من المؤسسة الأمنية وهي:

أ. نظام اجتماعي متطور يفتح مجالا للإبداع والتغيير.

ب . التكامل والمرونة والتنوع في التركيبات الاجتماعية.

ج . إطار اجتماعي يوفر المهارات والمعارف الضرورية للمعيشة في عالم تكنولوجي متقدم[١٧].

فالتقدم في التعليم والتدريب والتثقيف يعتمد الى حد بعيد على مؤهلات وكفايات الهيئة التعليمية للمؤسسة، وكذلك على الصفات الفنية والإنسانية للقائمين على هذه البرامج. ، لتتمكن بواسطتها من الاطلاع على أخر ما توصل إليه العلم بكل ما يتعلق بموضوعات تخصصاته، أكانت في مجال مضمون المادة أو أساليب التدريس والتدريب [١٨] .

وخلاصة القول ان المؤسسة الأمنية في أي مجتمع لا يمكن ان تؤدي دورها الكامل في التغيير الاجتماعي دون تحقيق التفاعل بين الفرد من ناحية وبيئته من ناحية أخرى ،وقد اعترف العديد من الباحثين بعلاقة التعليم والتدريب والتثقيف بالتنفيذ والتقدم الاجتماعي لأنهما يقويان المهارات ويزكيان روح الابتكار والابداع لدى الفرد ومن هنا تبرز أهمية المؤسسة الأمنية في خلق عناصرها القادرة على النهوض والتطور [١٩] .

المبحث الثالث / دور القيادات الأمنية في الاعداد والتدريب .

بطبيعة الحال ان التحديات التي تواجه المجتمع العراقي تفرض نوعا من المطالب على المؤسسة

الأمنية بصورة عامة، وعلى القيادات الأمنية بصورة خاصة، لكي تستطيع جمع متغيرات العصر وسماته، وتصبح عصرية، ومواكبة للتغيرات والتطورات وأن تأخذ بتفعيل دورها المتميز، الذي يكون بمستوى متطلبات العصر وتحدياته. الى جانب أن أهمية القائد ، لم يؤكدها المختصون والمربون فحسب، بل أكدتها الكثير من الأدبيات التاريخية والمؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية العالمية والعربية ، من توصيات تدعو لتطوير معارف القيادات ورفع كفاياتها، وتنمية اتجاهاتها بما يسهم بتفعيل مستوى أدائها [٢٠].

فالدور الذي يشغله القائد يكمن في العملية الواعية التي ترمي الى توجيه النتائج الاجتماعية وتزايد التنوع في الأدوار الاجتماعية الناجم عن تعقيد التنظيم في المجتمع. فالقيادات الأمنية بهذا المفهوم هي جمع لمواصفات عديدة ومقومات مختلفة ومطالب شاملة تعد وليدة هذا العصر[٢١]. وإن دورها في مسار التغيير، لايزال ينطوي على العديد من العقبات الاجتماعية والاقتصادية والحقوقية والثقافية التي بات من الواجب المساهمة الفعالة في حلها، للدخول في عملية التغير الكبرى [٢٢]. وإن ثروات الأمم لا تقدر بما لديها من السكان بل بما يتوافر لها من قوى بشرية مؤهلة . فإذا أردنا أن نصل الى مجتمع متوازن منسجم بين جماعاته وطوائفه المتعددة، أدركنا أهمية دور التدريب والتثقيف والمربين ممن يلعبون الدور الأساسي في كل تغيير يطال المجتمع ويساهم في تكوين صورة عن مجتمع المستقبل الذي نريده لأبنائنا. ويحتم هذا إلقاء الضوء على المشاكل التي تعترض طريق القيادات الأمنية في التدريب والتأهيل، مما يحول دون قيامها بدورها الفعال، ويتطلب هذا منا جملة من التغيرات في مجال التربية والتعليم والاقتصاد والسياسة والقوانين. ولقد أفرزت نتائج العديد من الدراسات الميدانية أن اتساع الأفق المعرفي والثقافي لهذه القيادات يساعدها على توفر أفضل الأجواء في عملها. فالقائد الذي يتمتع بمكانة اجتماعية وثقافية مرموقة يكون أكثر فاعلية في إحداث تغييرات نحو الأفضل في تنفيذه عملية التأثير في تشكيل شخصيات عناصره.

المبحث الرابع / دور مراكز البحث في الوقاية من الجريمة .

ان مكافحة الجريمة لا يمكن ان يتم فقط من خلال عمل علاجي أو وقائي عام ،بل يتطلب وضع خطط خاصة بكل نوع من أنواع الجرائم التي يتعرض لها أفراد المجتمع .

كما ان وقاية افراد المجتمع من أية ظاهرة مرضية يمكن ان تشكل خطرا عليهم ، لا تتم إلا وفق أساليب البحث العلمي والتشخيص الصائب لها ، وهذه المهمة يمكن ان تقوم بها مراكز البحث العلمي الاجتماعية والنفسية والتربوية والجنائية والتي تتطلب الكثير من المهارات والاستعداد الاكاديمي لممارستها . ولا تخلو هذه البحوث من المشكلات المهنية والعملية التي تواجه الباحثين عند تنفيذ دراساتهم . وتشكل الظروف الاجتماعية الصعبة والمشكلات التي يعاني منها المجتمع كالبطالة والفقر والجريمة أساسا للدراسة ، ومن خلال البحوث العلمية يمكن وصف أية ظاهرة والتعرف على أبعادها ، وبالتالي وضع الأسس السليمة للحد منها والسيطرة عليها وفق أسس علمية مدروسة [٢٣] .

كما يمكن لمراكز البحث العلمي ان تقوم بحملة مكثفة من الندوات والمؤتمرات العلمية اضافة الى توجيه الباحثين والمختصين بشؤون الجريمة والشباب لتشخيص أسباب هذه المشكلة التي يعاني منها بعض الشباب والتثقيف بفداحة الخسائر المترتبة عليها ، وبيان ما يمكن ان تقدمه من استشارات للوقاية من ظاهرة الجريمة في المجتمع .

وعليه فقد أصبح البحث العلمي الحجر الأساس في دراسة الظواهر الاجتماعية بشكل عام وظاهرة الجريمة بشكل خاص والتخطيط لسبل الوقاية منها في المجتمعات المعاصرة .

وبدأت الدول تدرك ان السيطرة على الجريمة ووقاية المجتمع ضدها لا يمكن ان يتم دون اعارة البحث العلمي في مؤسسات الدولة كافة بصورة عامة والبحث الجنائي بصورة خاصة أهمية كبرى في سبيل الوقوف على أسباب السلوك الاجرامي ومعالجته [٢٤] .

ومن هنا يتضح دور البحث العلمي رغم أهميته البالغة في رسم السياسات الوقائية واستراتيجيات المكافحة ، الا أنه ما يزال يواجه جملة من **الصعوبات** المادية والبشرية والتنظيمية والمنهجية في العراق ومنها :

١ـ قلة الكوادر العلمية البحثية العاملة في مجال البحث الجنائي مضافا اليه ضعف الدعم المالي لإجراء البحوث الميدانية مقارنة بالدعم المالي لدول العالم في هذا المجال .

٢ـ ضعف التواصل والتعاون بين المخططين الجنائيين والعاملين في ميدان الجريمة والانحراف ،والباحثين العلميين والاكاديميين في الجامعات والمؤسسات العلمية [٢٥] .

٣- عدم اهتمام المؤسسات الحكومية ذات الشأن بتطبيق نتائج البحوث العلمية المتخصصة في السياسة الجنائية المنجزة في الواقع العملي والاستفادة منها في الوقاية من الجريمة .

٤. ضعف التعاون أو عدمه بين الباحثين المتخصصين في الدراسات الميدانية في المجال الجنائي وبين السلطات الأمنية فيما يخص الاحصاءات المسجلة للجرائم للاستفادة منها بذريعة (الأسرار الأمنية) .

المبحث الخامس / دور التشريع العراقي في الوقاية من الجريمة .

تحظى المؤسسة التشريعية في كل المجتمعات البشرية بأهمية كبيرة في مجال تشخيص بوادر الانحلال لأفراد المجتمع بشكل عام وفي سلوك الأحداث والشباب بشكل خاص باعتبارها تجربة اجتماعية لاختبار شخصية الفرد خارج أطار الأسرة حيث تقع فيها بعض الممارسات الخطيرة التي تؤشر وجود خلل في بعض مفاصل المجتمع كعلامة خطيرة دالة على الانحراف الاجتماعي اذ انه بهذه التصرفات تفتح أمامه أبواب الانحراف والجريمة .

ومهمة التشريع هو تنظيم الحياة الاجتماعية لأفراد المجتمع بما يجعل اشباع حاجاتهم وفق الطرق المشروعة في كافة المجالات ، وفي أطار التشريع الجنائي فإن المصالح التي يستهدفها المشرع هي وضع أفضل درجات الحماية لها ،فإنه يجرم الأفعال والنشاطات التي تمس هذه المصالح وإقرار العقوبات اللازمة لها [٢٦] .

ولقد أكد القانون العراقي على الكثير من الأساليب الوقائية التي تؤمن حماية افراد المجتمع وخاصة الأحداث والشباب منهم من ممارسة الانحرافات السلوكية التي تقود الى الوقوع في شرك الجريمة ، ويمكن ملاحظة ذلك في المبادئ التي نص عليها أصلاح النظام القانوني وكذلك قانون رعاية الأحداث والتي تسعى الى ايجاد نظام متكامل يستند الى أسس علمية لا يقتصر على معالجة الحدث الجانح ، وإنما يسعى ايضا الى وقايته من الجنوح وشموله بالرعاية اللاحقة لمنعه من العودة الى الجريمة .

حيث أكد قانون رعاية الأحداث النافذ رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣ على سبل الوقاية من انحراف الأحداث عبر ما يأتي :

أولا. الاكتشاف المبكر : ويقصد به تشخيص الأحداث المشكلين والعمل على حل مشاكلهم قبل ان تتفاقم وتؤدي بهم الى هاوية الجنوح ، ويتحقق ذلك من خلال توسيع اطار مساهمة مسؤولية المنظمات الجماهيرية والمهنية وادارات المدارس في مجال الرعاية النفسية والاجتماعية الواقية من الجنوح .

حيث تقوم وزارة الصحة بإنشاء مكتب للخدمات النفسية والاجتماعية في مركز كل محافظة يعنى بدراسة ومعالجة الأحداث المشكلين أو المعرضين للجنوح الذين يحالون اليه من إدارات المدارس أو أي جهة أخرى ، حيث يتولى المكتب المذكور طبقا للمادة (١٧و١٨) من قانون رعاية الأحداث اجراء الفحص الطبي والنفسي والبحث الاجتماعي للحدث بطلب من ادارة المدرسة .

ويبدو من واقع الحال ان مهام هذه المكاتب هامشية حيث تجري انشطتها بشكل رتيب لا يحقق الهدف من إنشاءها .

ويعين طبقا للمادة (٢١) من القانون المذكور في كل مدرسة باحث اجتماعي يكون مسؤول عن تشخيص الأحداث المشكلين ويعمل على حل مشاكلهم بالتعاون مع مكتب الخدمات النفسية والاجتماعية .

كذلك أولى القانون المنظمات الجماهيرية دورا في الاكتشاف المبكر حيث أوعز القانون الى ضرورة اهتمامه بإنشاء لجان في مجال الاستشارات الأسرية بشأن العلاقات الزوجية وتربية الأطفال وحل مشاكلهم وكذلك حمايتهم حيث تتولى :

١. المساهمة بالإشراف لرعاية الأحداث في الأسر البديلة في حالة سلب الولاية .
٢. مساعدة الادارة في تشخيص الأحداث المشكلين ومعالجتهم .
٣. مساعدة الجهات المختصة في انجاح مراقبة السلوك والرعاية اللاحقة .
٤. توفير الجو الأسري المناسب للأحداث الجانحين .
٥. التعاون مع شرطة الاحداث في تشخيص الأحداث المشكلين أو المعرضين للجنوح والاخبار عن الآباء الذين يسيئون معاملة الحدث داخل الأسرة .

ثانيا. مسؤولية الأولياء وسلب الولاية : حيث نصت المواد (٢٩ . ٣٨) من القانون بفرض عقوبات على الولي اذا ما أهمل رعاية الحدث اهمال أدى به الى التشرد أو انحراف السلوك أو ارتكاب

الجريمة ، أو شجع على ذلك ، وأقر القانون سلب الولاية من ولي الحدث اذا حكم عليه بجريمة من الجرائم المخلة بالأخلاق أو الآداب العامة وخاصة جرائم البغاء [٢٧] .

الاستنتاجات . Conclusions

١. ان المؤسسة الأمنية في العراق يكاد يكون عملها أحادي الجانب كمؤسسة أمنية تنفيذية مقتصرة على ضبط واحضار المتهمين وتوفير الحماية لبعض الانشطة الاجتماعية والسياسية وغائبة عن ذهنها الوظيفة الأساسية التي ينبغي ان تؤديها ألا وهي الوظيفة التثقيفية بتعريف المجتمع النتائج الكارثية للجريمة .

٢ـ ضعف التعاون بين المؤسسات الحكومية ذات الصلة ومراكز البحث العلمي داخل المؤسسة الأمنية .

٣ـ عدم تطبيق نتائج وتوصيات الدراسات الميدانية على أرض الواقع من قبل المؤسسات الأمنية ذات الصلة بهذه الدراسات للاستفادة منها في مكافحة الجريمة قبل استفحالها .

٤ـ التركيز من قبل المؤسسات الأمنية على الجانب المادي في التدريب والتسليح واهمال الجانب البشري من حيث النوعية .

٥. كان للجانب الطائفي دور كبير في بناء المؤسسة الأمنية ، وهي من السلبيات التي أثرت في تركيبة منظومة القيادة والسيطرة وتوزيع المناصب على حساب الحرفية والمهنية في المؤسسة الأمنية .

.

٦. تدخل الانتماء السياسي في هذه المؤسسة التي كان يجب أن تكون فوق الميول والاتجاهات ،هو الذي اضعف قدرتها على مواجهة التحديات الأمنية .

٧. أن التشريع له دور أساسي في الوقاية من الجريمة سواء قبل وقوعها أم بعد وقوعها وذلك لكونه يمثل السلطة التشريعية.

التوصيات . Recommendations

١ـ اعادة النظر في الكثير من الاساليب والسلوكيات داخل المؤسسة الأمنية بعقلية انفتاحية جديدة يكون لديها الرغبة والقدرة والصلاحيات والإمكانات المادية والبشرية لحذف ما أصبح غير ملائم لمعطيات العصر واضافة ما هو ضروري .

٢. اضافة مناهج جديدة حول الوقاية من الجريمة والانحراف توضح كيف يمكن للشباب من تحصين أنفسهم ضد الجريمة ومعرفة السبل الناجعة للابتعاد عن مهاوي الرذيلة والانحراف وذلك بالاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال .

٣ـ تنظيم محاضرات تثقيفية تدور حول مشكلات الشباب النفسية والاجتماعية والاقتصادية وكيفية مواجهتها . كذلك تعليمهم لمهارات الحياة والمهارات الاجتماعية من خلال ورش عمل.

٤ـ عقد لقاءات ودية بين فئات المجتمع والمؤسسات الأمنية لتقليل حجم الأخطاء غير المقصودة ومن ثم ازالة سوء الفهم بين الطرفين .

٥. القاء محاضرات حول مخاطر الاستخدام السيء للحواسيب والانترنت والقنوات الفضائية .

٦. القاء محاضرات من قبل متخصصين حول أهمية التمسك بتعاليم الدين والعبادات ، كوقاية أساسية من سلوكيات الانحراف والجريمة .

٧. تكثيف البحث العلمي في أسباب اجرام الشباب وطرق الحد منه ، ودعم الباحثين في هذا المجال ماديا ومعنويا وتسهيل مهمتهم في الحصول على المعلومات التي يحتاجونها ، والاستفادة من نتائج البحوث في رسم سياسة فعالة لوقاية الشباب وتحصينهم ضد الجريمة .

٨. تنمية الشعور بالمسؤولية لمنتسبي المؤسسات الأمنية وغرس القيم المرتبطة بينهم وبين المجتمع.

٩ـ اتخاذ التدابير الأمنية للحد من ظاهرة انتشار تعاطي المواد المخدرة لما لها من أثر هدام على شخصية ونفسية الشباب.

. الهوامش . Footnotes

١ـ د.تهاني محمد عثمان ود. عزة محمد سليمان : العنف لدى الشباب الجامعي ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ٢٠٠٧،ص٣)

٢ـ علي السلمي :ادارة الأفراد والكفاءة الانتاجية ، مكتبة غريب ،القاهرة ،١٩٨٦،ص٧.

٣ـ عبد الله محمد وآخرون : اعداد المعلم وتدريسه ـ دراسة تقويمية ،الكويت ، ١٩٨٩، ص٤٥ .

٤. ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير ،القاهرة، دار المعارف، ب ت، ص١٤٠.
٥. سورة قريش، الآية ٣.

٦. McNamara, The Essence of Security (New York: Harper Press, 1966), p,149.

٧. Arnold Wolfers ; Discord and collaboration, Essays on International Politics (Baltimore: John Hopkins University Press, 1962), P.150

٨. Frank Trager and Philip Kronenberg; National Security and American Society (Kansas: Kansas University Press, 1973), p35-36

٩ . Henry Kissinger; Nuclear Weapons and Foreign Policy (London: Wild Field and Nicholson, 1969), p 46

١٠- Flew Antony : The stication of punishment ,in Herbert Hart , punishment and responsibility, oxford university press,1968,p221.

١١ـ عبد الحكيم عباس : إجراءات منع الجريمة السياحية وضبطها ، منشورات المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ،١٩٩٢،ص١٤
١٢ـ طلعت ابو زهرة :دور المؤسسات الدينية في مقاومة الانحراف ومنع الجريمة ،مجلة الدفاع الاجتماعي ،ع٤،اصدار المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ،١٩٨٢،ص٥٠
١٣ـ طاهر جليل الحبوش: الوقاية والتأهيل والمكافحة للجرائم المستحدثة ، بحث مقدم الى الندوة العربية "الظواهر الاجرامية المستحدثة وسبل معالجتها "، مركز الدراسات العربية للبحوث الأمنية ، ،تونس ،١٩٩٩، ص١٢٤
١٤ـ أحمد فتحي سرور :أصول السياسة الجنائية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،١٩٧٢، ص٢٦١

١٥ـ د.عدنان ياسين : وشهباء خزعل ،الشباب العراقي والمتغيرات المجتمعية ، الملتقى العربي الأول ـ دور الشباب في التنمية البشرية ، بيت الحكمة ،بغداد ،ب ت ، ص٣٧٨

١٦ـ عفيفى محمد الهادي : في أصول التربية، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية،١٩٧٩،ص٣٨٨ .

١٧ـ (The peter David) University of The Politis of Modernization Chicago.Chicage press1969-p65).

١٨ـ منظمة العمل الدولية، ومنظمة اليونسكو . اللجنة المشتركة، مكانة المعلمين وثيقة لتطويرها، ترجمة فخري رشيد، مكتب التربية لدول الخليج، جامعة قطر، مركز البحوث التربوية،١٩٨٤، ص١٨-٤٢

١٩ـ محمد حسنين العجمي :الاتجاهات الحديثة في القيادة الادارية والتنمية البشرية ،ط١،دار الميسرة للنشر والتوزيع ،عمان ،ب ت ،ص٨٠

٢٠ـ التقرير الختامي والتوصيات للمؤتمر الفكري الخامس للتربويين العرب ، الأمانة العامة ،بغداد ،١٩٩٣،ص٩.

٢١- Lewis-Arthur –W.The Theory of Economic Growth london-1963.P77

٢٢ـ عزيز حنا: دراسات وقراءات نفسية وتربوية،ج١ط٢، القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٤، ص٤٦ .

٢٣ـ د. فراس ياوز ود.تميم طاهر : دور المؤسسات الجامعية في الوقاية من الجريمة والانحراف ، ع٦١ ، مجلة القانون المقارن ، ٢٠٠٩، ص١٢.

٢٤ـ محمد يوسف بدر الدين : مقدمة لمسح عام للجريمة في مصر ، المجلة الجنائية القومية ، ،م٢٢،ع١ـ٢ ، القاهرة، ١٩٧٩،ص٥٣.

٢٥ـ د. فراس ياوز ود.تميم طاهر : دور المؤسسات الجامعية في الوقاية من الجريمة والانحراف ، ع٦١ ، مجلة القانون المقارن ، ٢٠٠٩ ،ص٢٥

٢٦ـ فاضل زيدان : الاعتداءات الواقعة على المؤسسات المالية ووسائل حمايتها ،منشورات مديرية الشرطة العامة ،مطبعة الشرطة ، بغداد ، ١٩٨١،ص١٤.

٢٧ـ قانون رعاية الأحداث رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣ ،الباب الثالث ، دار الحرية للطباعة ،بغداد ،١٩٨٣

المصادر العربية . Arabic References

ـ القرآن الكريم .

١. ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير ،القاهرة، دار المعارف، ب ت، ص١٤٠.

٢ـ أحمد فتحي سرور :أصول السياسة الجنائية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،١٩٧٢.

٣- تهاني محمد عثمان: العنف لدى الشباب الجامعي ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ٢٠٠٧ .
٤- راشد بن سعد سعد : أزمة الشباب الخليجي واستراتيجية المواجهة ، ط١،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ،٢٠٠٤
٥- طاهر جليل الحبوش : الوقاية والتأهيل والمكافحة للجرائم المستحدثة ، بحث مقدم الى الندوة العربية "الظواهر الاجرامية المستحدثة وسبل معالجتها "، مركز الدراسات العربية للبحوث الأمنية ، ،تونس ،١٩٩٩
٦- طلعت ابو زهرة :دور المؤسسات الدينية في مقاومة الانحراف ومنع الجريمة ،مجلة الدفاع الاجتماعي ،ع٤،اصدار المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ،١٩٨٢
٧- عبد الحكيم عباس : اجراءات منع الجريمة السياحية وضبطها ، منشورات المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ،١٩٩٢
٨- عبد الله محمد وآخرون : اعداد المعلم وتدريسه - دراسة تقويمية ،الكويت ، ١٩٨٩ .
٩- عدنان ياسين : وشهباء خزعل ،الشباب العراقي والمتغيرات المجتمعية ، الملتقى العربي الأول - دور الشباب في التنمية البشرية ، بيت الحكمة ،بغداد ،ب ت .
١٠- عزيز حنا : دراسات وقراءات نفسية وتربوية،ج١ط٢، القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٤ .
١١- عفيفى محمد الهادي : في أصول التربية، القاهرة، مكتبة الانجلوا المصرية،١٩٧٩ .
١٢ـ علي السلمي : ادارة الأفراد والكفاءة الانتاجية ، مكتبة غريب ،القاهرة ،١٩٨٦
١٣- فاضل زيدان: الاعتداءات الواقعة على المؤسسات المالية ووسائل حمايتها ،منشورات مديرية الشرطة العامة ،مطبعة الشرطة ، بغداد ، ١٩٨١ .
١٤- د. فراس ياوز ود. تميم طاهر : دور المؤسسات الجامعية في الوقاية من الجريمة والانحراف ، ع٦١، مجلة القانون المقارن ، ٢٠٠٩.
١٥- محمد يوسف بدر الدين : مقدمة لمسح عام للجريمة في مصر ، المجلة الجنائية القومية ، ،م٢٢،ع١-٢ ، القاهرة، ١٩٧٩ .
١٦- منظمة العمل الدولية ومنظمة اليونسكو - اللجنة المشتركة، مكانة المعلمين وثيقة لتطويرها، ترجمة ١٧- فخري رشيد، مكتب التربية لدول الخليج، جامعة قطر، مركز البحوث التربوية،١٩٨٤.
١٨- التقرير الختامي والتوصيات للمؤتمر الفكري الخامس للتربويين العرب ، الأمانة العامة ،بغداد ، ١٩٩٣.
١٩- قانون رعاية الأحداث رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣ ،الباب الثالث ، دار الحرية للطباعة ،بغداد ،١٩٨٣ .

- المصادر الأجنبية . Foreign References

1-Arnold Wolfers ; Discord and collaboration, Essays on International Politics (Baltimore: John Hopkins University Press, 1962), P.150

2-Frank Trager and Philip Kronenberg; National Security and American Society (Kansas: Kansas University Press, 1973), p35-36.

3- Flew Antony ; The stication of punishment and responsibility , Oxford university press, 1968 .

4-Henry Kissinger; Nuclear Weapons and Foreign Policy (London: Wild Field and Nicholson, 1969), p 46

5- Lewis Arthur ;The theory of economy grouth , London ,1963 .

6- Peter David ; The Politics of modernization Chicago ,The university of Chicago press , 1969 .

7-McNamara, The Essence of Security (New York: Harper Press, 1966), p,149.